

قطاع الإتصالات واقع غير مكتمل



البلد

الاجتماع الموسع لممثلي الهيئات الاقتصادية

معلومات

مستخدم الانترنت في لبنان يقضي 8 أضعاف الوقت اللازم لإتمام عمله مقاومة مع الموضع في دول مشابهة في حين ان نسبة استعمال خط DSL هي الأدنى على مستوى المنطقة.

عرضت غرفة بيروت في ورشة عمل أقيمت أمس حول برنامج تحرير قطاع الاتصالات ملاحظاتها على البرنامج فيما تولى رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة شرح البرنامج المطروح والقوانين المرعية للإجراءات.

جديدة، والوصول الى المناطق المفتقرة الى الخدمات. بالنسبة الى سيناعة الاتصالات، ادخال تقنيات جديدة، وجعلها صناعة تتمتع بكفاءة عالية، وجذب الاستثمارات اليها، وتحسين

كان يهدف الى خفض الدين العام وتأمين خدمة على مستوى عالمي. اعتماد مبدأ المفاضلة اقتصادياً بالخيارات المطروحة. تسعي الخدمات الذي على عليه الطابع الاحتقاري للشركاتين بالتساوي عفواً أو قصداً. أخفيت البمحور بالاستفادة من عمليات التخصيص ومن شأن ذلك تنشيط الإنفاق الاستثماري الخاص. ضرورة التطوير التكنولوجي.

أولويات يتم خلالها تحرير قطاع الإتصالات

مستوى الترابط في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالنسبة الى الاقتصاد الوطني، زيادة معدل النمو، جذب الواردات من الشخصية والتراخيص، خلق الكثير من فرص العمل الجديدة، الانضمام الى نظام التجارة الدولية، تحفيز نمو قطاع المعلومات، تحسين القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد والمؤسسات اللبنانية، وتحسين أدائه عموماً.

وعرض شحادة المنافع التي تنتجه من الخصخصة كالتالي: بالنسبة الى المستهلك، زيادة نسب استعمال خدمات الاتصالات، توسيع مروحة الخيارات، تخفيض الأسعار، إتاحة تقنيات وخدمات

صدى البلد

رأى رئيس غرفة بيروت غازي قريطم أن الإطار القانوني المستحدث بعد إنشاء الهيئة من دون إعادة هيكلة وزارة الاتصالات وإصدار المراسيم التنظيمية، وبالتالي استمرار المديريات العامة في الوزارة وهيئة اوجبو وعدم إنشاء شركة "اتصالات لبنان" شكلت عوامل ساهمت في نشوء واقع غير مكتمل.

تحرير القطاع

وأكد قريطم أن مقاربة مسألة تحرير القطاع وتخصيصه يجب أن يتما عبر أوجه عدة أبرزها:

- الهدف من التخصيص وما إذا

كل زيادة نسبتها 10% من عدد المشتركين في الهاتف الخلوي في الدول النامية تؤدي الى زيادة نسبتها 1.2% من الناتج المحلي. وكل اختلاف اضافي لخدمات الخدمة العرضية نسبته 20% يؤدي الى نمو 0.6% من الناتج المحلي.